الفصل الثانى

الفكر الاقتصادى الحديث

المبحث الأول: النظرية الكينزية

المبحث الثاني: المدرسة النقودية الحديثة

المبحث الأول

النظرية الكينزية

يتناول المبحث الأول شرح النظرية الكينزية فى ثلاثة مطالب، كما يلى:

المطلب الأول: جون مينارد كينز، حياته وأعماله.

المطلب الثانى: فرضيات النظرية الكينزية.

المطلب الثالث: أفكار الكينزيون الجدد.

المطلب الأول: جون مينارد كينز، حياته وأعماله:

جون مينارد كينز John Maynard Keynes، اقتصادي انجليزي ١٨٨٣ – ١٩٤٦، درس كينز التاريخ والرياضيات، ثم التحق بكلية كينج فى جامعة كامبردج لدراسة الرياضيات، ولكن اهتماماته بالسياسة قادته إلى دراسة الاقتصاد، حيث درس على يدي آرثر بيجو وألفرد مارشال.

وكان تلميذاً للاقتصادي المشهور ألفرد مارشال، ثم أصبح أستاذاً للاقتصاد في كلية كينج. خلّف كثيراً من المؤلفات التي تُرجم معظمها إلى اللغات في كمبردج. هو ابن جون نيفيل كينز، أستاذ اقتصاد في جامعة كامبردج، وكاتب في الأصلاح الاجتماعي. كان مستثمرا ناجحا وبنى ثروة ضخمة، الا أنه في انهيار ١٩٢٩ أشرف على الافلاس ولكنه عاد ليبني ثروته من جديد.

أولا: تعليمه وأعماله:

كانت تعليمه في مدرسة إيتون، وهى مدرسة الصفوة الانجليزية، حيث كشف عن موهبة عظيمة. ومن مؤلفاته «النتائج الاقتصادية للسلام» ١٩١٩، «بحث في الإحتمالات» ١٩٢١، «الإصلاح النقدي» ١٩٢٣، «بحث في النقود» ١٩٣٠، وكتابه المشهور جداً «النظرية العامة في التوظف والفائدة والنقود» ١٩٣٦ والذي كان له دور كبير في تخليص علم الاقتصاد من جمود المدرسة التقليدية الكلاسيكية.

بعد تخرجه في جامعة كمبردج، عمل كينز موظفاً مدنياً، ثم إنتقل إلى مكتب الهند في وزارة الدفاع البريطانية، ونتيجة لذلك تولى مهمة كبرى في تدقيق الوضع المالي والنقدي الهندي قبل الحرب العالمية الأولى. مع اندلاع الحرب عاد إلى العمل في الخزينة البريطانية مسؤولاً عن العلاقات مع حلفاء بريطانيا، بشأن توفير العملات الأجنبية لتمويل الحرب.

بعد نهاية الحرب شارك كينز في مؤتمر الصلح في فرساي، ووقف ضد شروط التعويضات القاسية التي فرضت على ألمانيا المهزومة، وأصدر بعد ذلك كتابه «النتائج الاقتصادية للسلام» مما أفقده مكانته لدى الحكومة البريطانية وحلفائها، ولكن ما لبثت الحياة أن أثبتت صحة توقعاته، فأعيد

اعتباره ومُنح لقب لورد تيلتون، وشارك في اجتماعات بريتون وودز عام ١٩٤٤، وقدَّم مشروعاً لإصلاح النظام النقدي العالمي على أساس عملة عالمية موحدة باسم بانكور. لم يؤخذ بمشروع اللورد كينز؛ لأن الولايات المتحدة فرضت مشروعها المعروف باسم مشروع وايت.

ثانيا: اضافات كينز للفكر الاقتصادى:

تضمن كتابه المعروف إختصاراً باسم «النظرية العامة» أسس النظرية الكينزية التي قطعت الصلة بالتحليل الاقتصادي التقليدي. فقد صدر الكتاب في الوقت الذي خرج فيه العالم من أزمة الكساد الكبير ١٩٢٩-١٩٣٣ حين عانت الاقتصاديات الكبرى في ذلك الزمن الركودَ والبطالة؛ إذ نقل كينز التحليل الاقتصادي من المستوى الجزئيmicroeconomic إلى التحليل الكلى macroeconomic، مبيّناً عدم إمكان الوصول إلى التشغيل الكامل بناء على آلية السوق والحرية الاقتصادية، ليقول بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. ودافع عن ضرورة استخدام السياسة المالية كوسيلة في معالجة مشكلات الاقتصاد القومى، ففي حالة الركود الاقتصادي يجب على الحكومة أن تلجأ إلى سياسة التمويل بالعجز، فتزيد من النفقات العامة حتى اذا لم تكن إيرادات الخزينة كافية، في حين تلجأ إلى زيادة الإيرادات في حالة الازدهار الاقتصادي لتلافي حدوث التضخم. كما دافع اللورد كينز عن ضرورة استخدام السياسة النقدية على نحو منسجم مع السياسة المالية لكسب معركة تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، فدافع عن رفع معدلات الفائدة في حالات التضخم وتخفيضها في حالات الركود، إضافة إلى ذلك قلب اللورد كينز أساس التحليل الاقتصادي التقليدي أو الكلاسيكي، الذي كان يعتمد على العرض وحوّله إلى التأثير في الطلب للخروج من واقع الركود الاقتصادي، ونادى بقيام الحكومة بامتصاص البطالة وزيادة الإنفاق العام مع رفع الأجور، تشكّل الأدوات التي تزيد في الطلب على السلع والخدمات، فتحفّز رجال الأعمال على الاستثمار وزيادة العرض فيخرج الاقتصاد من الركود إلى النمو.

نظرية كينز كانت بالغة التأثير، حتى على معارضيها، لدرجة أن فرعا من علم الاقتصاد الكلي أصبح يسمى علم الاقتصاد الكينزي ومازال ينمو مناقشاً نظرياته وتطبيقاتها. وقد كان لجون مينارد كينز عدة اهتمامات ثقافية وكان شخصية محورية في مجموعة مؤلفة من فنانين وكتاب بارزين في بريطانيا. وتعتبر أهم المساهمات في الفكر الاقتصادي في عمل كينز الرئيسي في النظرية العامة للتوظيف وسعر الفائدة والنقود، حيث كتب كينز عن أفكاره حول العمالة، والنظرية النقدية، والدورات الاقتصادية من كساد ورواج، وكرس نقده ضد كل أفكار وسياسات الاقتصاديين الكلاسيكيين. قال كينز أن السبب الحقيقي للبطالة لم تكن كافية الإنفاق الاستثماري، وأعرب عن اعتقاده بأن العمل المعروض يختلف عندما الانخفاض في الأجور الحقيقية أى الناتج الحدي للعمل، ويرجع ذلك إلى انخفاض في الأجور، مما كانت عليه عندما يرجع إلى زيادة في مستوى الأسعار، على افتراض بقاء مستوى الأجور ثابت. وفي نظريته عن النقود، قال كينز أنه يتم تحديدها بشكل مستقل عن الادخار والاستثمار. وكأن المبلغ المدخر لاعلاقة لها تغيرات في أسعار الفائدة والتي بدورها ليس لديها ما تفعله مع أى مدى تم فيه استثمار، ويستفيد المستثمر من العلاقة بين المعدلات المتوقعة من العائد على الاستثمار وسعر الفائدة.

لقد برهن كينز على قصور التحليل الاقتصادي التقليدي، وأسهمت الوقائع الاقتصادية في فترة مابين الحربين العالميتين الأولى والثانية صحة توقعاته، فتحول بذلك اللورد كينز إلى علم من أعلام الاقتصاد، وتزعم مدرسة سُميت بالكينزية التي تطورت لاحقاً على أيدي اقتصاديين أعلام، وأطلق عليها الكينزية الجديدة. وأثبت كينز أن التوازن الاقتصادي الذي اعتمدته المدرسة التقليدية الكلاسيكية هدفاً للنشاط الاقتصادي، يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة من التشغيل وليس بالضرورة في حالة التشغيل الكامل؛ لهذا رأى أن السلطات العامة يمكن على نحو أساسي أن تمارس تأثيراً كبيراً في النشاط الاقتصادي، وتحديد مستوى التوازن بتدخلها في السوق النقدية بأدوات السياسة النقدية؛ لزيادة العرض النقدي وبتدخلها في سوق السلع والخدمات بأدوات السياسة المالية لزيادة الطلب الكلي. وفي الحقيقة يعدّ اللورد كينز المؤسس الفعلي لعلم الاقتصاد المعاصر، وكل التطورات اللاحقة في علم الاقتصاد اعتمدتٍ على النظريات الكينزية.

ثالثا: الأوضاع التاريخية لنشأة نظرية كينز:

اعتمد الفكر الاقتصادي التقليدي على فكرة أن الادخار والاستثمار يتساويان بالضرورة عن طريق آلية سعر الفائدة، وذلك لاعتقادهم أن هناك قوانين طبيعية تعمل على إعادة التوازن الكلي للاقتصاد كلما تعرض لإخلال، غير أن الواقع العملي أثبت فشل التلقائية التي يسير وفقاً لها نظام السعر وقانون السوق في الاحتفاظ بالطلب الفعلي عند المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل حيث أظهرت التجربة العملية والممارسة الميدانية لآلية السوق تعرضه لصعوبات اقتصادية ظهرت أكثر حدة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وانكشفت أكثر في أزمة الكساد العالمي الكبير.

رابعا: الأحداث التاريخية والاقتصادية التي أدت لظهور أزمة الكساد العالمي:

بدأت صعوبات تطبيق النظريات الاقتصادية التقليدية مع الحرب العالمية الأولى وتجلى ذلك بالخصوص في عيوب نظام النقود الذهبي، أي نظام المسكوكات الذهبية، والذي كانت تسير عليه جل دول العالم نتيجة استنفاذ احتياطاتها من الذهب لأغراض تمويل الحرب فانهار هذا النظام تحت وطأة أزمة الكساد العالمي ١٩٢٥ – ١٩٣٣. وعن أزمة نظام قاعدة الذهب يرى هاملتون أن الكساد قد بدأت أسبابه في فرنسا خلال الفترة ١٩٢٦ – ١٩٢٧ نتيجة السياسة النقدية والمالية التي اتبعتها فرنسا آنذاك نظراً للظروف الاقتصادية التي كانت تعانيها، ونتيجة التدفقات من الذهب إليها من الدول وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فزاد مخزونها من الذهب بشكل ملحوظ وفي نفس الوقت اتبعت أمريكا سياسة الاستثمار في نهاية ١٩٢٨، فرفعت سعر الفائدة من ٣% إلى ٤,٥% فأدى ذلك إلى انخفاض المخزون الاحتياطي للدولار فظهرت أولى مظاهره من جانبه النقدي، على اعتبار أن هناك جانباً اقتصادياً للكساد بدأ في الولايات المتحدة الأمريكية ببورصة والستريت وانتهت ببريطانيا حيث تخلت هذه الأخيرة على نظام قاعدة الذهب سنة ١٩٣١ نتيجة عجزها التام عن مواجهة المتعاملين مع البنوك بسبب عدم وجود الاحتياطي اللازم لتغطية الجنيه الإسترليني، ثم تبعتها بعد ذلك الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٣٣ ثم معظم دول أوربا وانتهاء بفرنسا ١٩٣٦ وبالتالي تبنت معظم الدول نظام النقود بالائتمان.

خامسا: نظرية كينز والخروج من أزمة البطالة في الكساد العالمي الكبير:

منذ أواخر القرن التاسع عشر بدأ مبدأ الحرية الاقتصادية المطلقة يعرف قيودا متعددة ومتزايدة، حيث تزايد تدخل الدولة في سير النظام الاقتصادى مع ظروف الحربين العالميتين والكساد العالمى والمشاكل التى أفرزتها تلك الظروف. ففى الوقت المعاصر يصعب التوصل إلى دولة صناعية تطبق النموذج المثالى للرأسمالية واقتصاديات السوق الحرة، ويعتبر الفكر الكينزى بمثابة المقنن للرأسمالية الموجهة.

وعندما نتعرض للنظرية الكينزية فى التوازن الكلى والتشغيل، نجد أن كينز لم يأت بجديد فى مجال العرض الكلى، وما أتى به فى الطلب الكلى والذى أسماه الطلب الكلى الفعال The effective demand مأخوذ من أفكار أصيلة لمالتوس Maltus والذى اشتهر فى تاريخ الفكر الاقتصادى بنظريه فى السكان.

ويشتمل الطلب الكلى الفعال برأى كينز على نوعين من الطلب:

أ الطلب على الاستهلاك:

حيث كان كينز هو أول من أشار إلى أن الطلب على الاستهلاك يعتمد بصورة أساسية على الدخل، وأن هذا الإنفاق يميل إلى التزايد مع الزيادة فى مستوى الدخل ولكن بدرجة أقل من الزيادة فى الدخل، أى أن الميل الحدى للاستهلاك يكون أقل من الواحد الصحيح، وقد بين كينز أن ذلك الميل مستقر فى الزمن القصير.

ب الطلب على الاستثمار:

حيث ذهب كينز إلى اعتبار أن الاستثمار دالة فى سعر الفائدة، وافترض أن المشروع يستثمر طالما أن معدل الربح المتوقع من استخدام رأس المال يتجاوز سعر الفائدة. وقد أطلق كينز على معدل الربح المتوقع اصطلاح "الكفاية الحدية لرأس المال" وهكذا أصبحت توقعات المنظمين المتعلقة بالربحية والسياسات المالية والنقدية من بين العوامل المؤثرة فى قرارات الاستثمار وأنماط توظيف المدخرات.

وقد جعل كينز من سعر الفائدة ظاهرة نقدية تتحدد بالطلب على النقود أى تفضيل السيولة، وعرض النقود. وجعل كينز ثلاثة دوافع تحكم تفضيل السيولة وهى: دافع المعاملات، دافع الاحتياط، دافع المضاربة.

ويتلاقى منحنى العرض الكلى مع منحنى الطلب الكلى يتحدد مستوى التوازن الكلى، وقد بين كينز أنه لا يشترط أن يكون هذا التوازن عند مستوى التشغيل الكامل. فقد تحدث ثغرة تضخمية حين يكون الطلب الكلى النقدى زائداً على الطلب الكلى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل. وقد تحدث ثغرة انكماشية فى الحالة العكسية.

وفى معرض بيان كيفية الخروج من الأزمة حيث كان إيمان كينز راسخا بأن الكساد لا يشفى نفسه بنفسه، فقد قضى كينز على الأفكار التقليدية عن حياد الدولة، وطالب الدولة بالقيام

بوظائف أوسع نطاقاً وأعظم أثراً من الوظائف التقليدية بل أنه جعل من المجهودات الاقتصادية والمالية الحكومية محور الخروج من الأزمة ومصدر بعث الانتعاش. وهكذا ظهرت فكرة "الدولة المتدخلة" بديلاً عن "الدولة الحارسة" وخرجت الدولة من النطاق الذى رسمته النظرية الاقتصادية لدورها واندثرت موجة المالية المحايدة أمام التيار الجارف للمالية المعوضة أو الوظيفية.

وكان العلاج الذى قدمه كينز هو أن تقوم الدولة بسد النقص وتتدخل لفترة مؤقتة فى النشاط الاقتصادى، لرفع مستوى التشغيل ومواجهة مشكلة البطالة، بأن تتبع سياسة اقتصادية ذات أربعة محاور أو أركان كما يلى:

١ زيادة الإنفاق العام.

٢ ارتفاع الميل للاستهلاك.

٣ اتباع سياسة النقود الرخيصة، أى زيادة كمية النقود، والتمويل عن طريق التضخم. ويطلق اصطلاح النقود الرخيصة Cheap Money أو السهلة Easy عندما تعمد السلطات النقدية إلى خفض أسعار الفائدة للتشجيع على الاقتراض لبعث الانتعاش الاقتصادى، أما النقود الصعبة Dear Mony أو الغالية فيطلق حين يقل المعروض النقدى ويجرى الحد من الائتمان ورفع سعر الفائدة كوسيلة للحد من التضخم.

٤ تخفيض سعر الفائدة لتشجيع المشروعات على الاقتراض فيزيد الاستثمار.

وتستهدف تلك السياسة تنشيط الاستهلاك والاستثمار، لتهيئة قاعدة كبيرة للنشاط الاقتصادى.

وهكذا اهتم كينز بدراسة جانب الطلب، فهو يدعو الى اقتصاد محفز للطلب، حيث استخدم فكرة الطلب الكلى لتفسير أسباب عدم التوازن وموجات الانكماش والبطالة. كما جعل من زيادة الطلب الكلى الفعلى الإدارة الرئيسية لاجتياز الاختلالات. وجعل كينز من الحكومة بمثابة الكفيل بتحقيق العمالة الكاملة.

ولقد اهتم كينز بمحاولة تفسير توازن الاقتصاد القومى عند مستوى دون التشغيل الكامل، ولكنه حصر نفسه أساساً فى الفترة القصيرة ولذلك اعتبر حجم الدخل القومى محدداً أساسياً لحجم التشغيل. وعلى خلاف علماء الاقتصاد الكلاسيكى، فقد تميز تحليل كينز بأنه تحليل نقدى منذ البداية، نظرا لاتخاذه الأجر النقدى أساساً لتحليل سوق العمل وإدخاله النقود والظواهر النقدية فى كافة القرارات الاقتصادية.

ولقد قوبلت الأفكار الكينزية فى البداية بشعور معادى من جانب رجال الأعمال، حيث رأوا فيها تقييداً لمجالات نشاطهم، لكن سرعان ما عرفت الأفكار الكينزية طريقها للانتشار منذ ظهور مؤلف كينز "النظرية العامة فى التشغيل والنقود والفائدة سنة ١٩٣٦"، فظهرت سياسات إدارة الطلب الكلى وزادت أهمية النفقات العامة فى الدخل القومى لتبلغ نسبة ٣٤% فى عام ١٩٤٨ مقابل نسبة ٢٤% فى عام ١٩٣٦ وكانت هذه النسبة تصل الى نحو ١٠% فى إنجلترا خلال فترة العشرينات القرن العشرين. وتزايدت بالتالى ظواهر العجز فى الموازنة العامة واللجوء إلى الاقتراض العام.

كما ظهر تأثير الفكر الكينزى على المستوى العالمى حيث نص ميثاق الأمم المتحدة الموقع عام ١٩٤٥، فى المادة ٥٥ على وجوب عمل الدولة على توفير أسباب العمل لكل فرد وتحقيق مستوى أفضل للمعيشة.

المطلب الثانى: فرضيات النظرية الكينزية:

لقد قام التحليل الكينزي على فرضيات تختلف تماما على فرضيات التقليديين ويمكن إيجاز ذلك في النقاط التالية:

١- كان لكينز الفضل في إنقاذ النظام الرأسمالي من الانهيار بسبب أزمة الكساد التي حلت، وبالتالي تخليص الفكر التقليدي من الأخطاء التي وقع فيها، بسبب الأراء التي طرحها وطريقة التحليل التي استخدمها وأدوات التحليل الاقتصادى التي استحدثها، فكانت بمثابة ثروة في علم الاقتصاد وثورة على الفكر الاقتصادي التقليدي الرأسمالي والفكر الاقتصادي الاشتراكي.

٢- وجه كينز اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود فى نظرية تفضيل السيولة والبحث في العلاقة بين مستوى الإنفاق القومى والدخل القومى، فأوضح أن الأفراد قد يفضلون الاحتفاظ بالنقود لذاتها تفضيل السيولة وسبب ذلك يرجع إلى دوافع مختلفة أهمها المعاملات، الاحتياط، المضاربة.

٣- قام بتحليل الطلب على النقود كمخزن للقيمة ودافع المضاربة، وتحليله هذا ما يميزه حقاً على تحليل التقليديين، ذلك أن أخذه لتفضيل السيولة في الاعتبار قد فتح أمامه آفاقاً جديدة لتحليل أثر التغيرات النقدية على النشاط الاقتصادي. وبذلك فقد تغيرت النظرة إلى النقود أن أصبحت تشغل حيزاً معتبراً في النظرية الاقتصادية الكلية ومن ثم أخذ الاهتمام بالتحول عن العوامل الكمية التي تؤثر في تحديد مستوى الأسعار إلى العوامل التي تؤثر في تحديد مستوى الناتج والتشغيل والدخل.. أسبوع الخ، وجاء بنظرية عامة للتوظيف إذ تعالج كل مستويات التشغيل. وعلى ذلك فالنظرية العامة جاءت لتفسير التضخم كما تفسر البطالة، حيث أن كل منهما ينجم أساسا عن تقلبات حجم الطلب الكلي الفعال، وحينما يكون الطلب ضعيفاً يحدث بطالة وحينما يزيد يحدث تضخم

٤- اهتم بالتحليل الكلي للمعطيات الاقتصادية، فالظواهر العامة التي يستخدمها في تحليله تدور حول المجاميع مثل حجم التشغيل الكلى والدخل القومى، والإنتاج القومى، والطلب الكلي والعرض الكلي، والاستثمار الكلي وادخار المجتمع.

٥- رفض كينز في تحليله للأوضاع الاقتصادية قانون " ساي " وبين عدم وجود قوانين طبيعية تعمل على إعادة التوازن الكلي كلما حدث الاختلال، كما أقر بحدوث التوازن الكلي عند أى مستوى من مستويات التشغيل، ولذلك طالب بضرورة تدخل الدولة لعلاج أسباب الأزمات التي قد تعترض الاقتصاد القومى، فعمل على تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجديدة التي ينبغي أن تتبع حتى يصل الاقتصاد إلى التوظف الكامل ويتحقق التوازن للدخل القومى، ولعلاج ذلك يرى من الضروري تدخل الدولة عن طريق السياسة المالية ورفع مستوى الإنفاق القومي، وعن طريق السياسة النقدية بزيادة المعروض النقدي أوما يسمى بسياسة النقود الرخيصة والتمويل بالتضخم، وعليه فإنه يرى أن السياسة النقدية ليست محايدة كما هو الشأن عند التقليديين، فالتحليل الكينزي يقوم على أن التشغيل الكامل لايتحقق

بصفة دائمة فأي زيادة في كمية النقود سوف تؤدي إلى حدوث زيادة في مستويات الناتج والتشغيل، على اعتبار أنه في الظروف العادية للنشاط الاقتصادي فإن حالة التوازن تحدث عند أى مستوى من مستويات التشغيل، فزيادة كمية النقود ستؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وهذا الانخفاض يكون بمثابة الدافع لزيادة حجم الاستثمار ومن ثم زيادة الإنتاج والتشغيل بواسطة ما يسمى بمضاعف الاستثمار.

٦- اهتم كينز بفكرة الطلب الكلي الفعال، وهى تعود أصلا الى مالتوس كما ذكرنا سابقا، لتفسير أسباب عدم التوازن التي وقع فيها النظام الرأسمالي في أزمة الكساد، وما نتج عنها من انخفاض في الأسعار وانتشار البطالة. فهو يرى أن حجم الدخل القومى، إنما يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الطلب الكلي الفعال، أى أن حجم الإنتاج وحجم التشغيل ومن ثم حجم الدخل، إنما يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الطلب الكلي الفعال، فهذا الأخير يتكون من عنصرين أساسيين هما: الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الإستثمارية، ويتوقف الطلب على السلع الاستهلاكية على عناصر موضوعية وعوامل ذاتية ونفسية أما الطلب على السلع الاستثمارية فهو مشتق من الطلب الكلى الفعال.

المطلب الثالث: تقدير النظرية الكينزية:

أولا: مزايا وايجابيات نظرية كينز :

١- كان لكينز أكبر الأثر في إدخال أدوات تحليل جديدة في دراسة مختلف التغيرات والظواهر الاقتصادية حيث تعتبر الأفكار الاقتصادية لكينز بمثابة ثورة وثروة في الفكر الاقتصادي، واستطاع أن يقدم نموذجاً كاملاً عن تحليل الأوضاع الاقتصادية التي سادت فترة الكساد العالمي. كما عمل كينز على الجمع بين الاقتصاد العيني والاقتصاد النقدي.

٢- جعل كينز للنقود دوراً هاماً في تحديد مستوى الدخل والتشغيل من خلال تأثيرها على سعر الفائدة باعتبار أن هذه الأخيرة ظاهرة نقدية، وبذلك استطاع أن يربط بين النظرية النقدية ونظرية الدخل والتشغيل، كما عارض التقليديين على أساس أن الادخار هو دالة لسعر الفائدة واعتبر أن الادخار هو دالة لمتغير الدخل وليس لسعر الفائدة وخلص إلى أن عرض الادخار يختلف عن الطلب على الاستثمار، وأن هذا الأخير المحدد للادخار عن طريق مضاعف الاستثمار الذي يؤثر في مستوى الدخل، وأن قرار الاستثمار إنما يرجع إلى متغيرين هما: الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة، ومن ثم فلا يتوقع تساوي الادخار والاستثمار.

٣- يرى التقليديون أن الزيادة في العرض النقدي تؤدي إلى حالة تضخمية بينما توصل كينز إلى أن وجود الاقتصاد في مستوى أدنى من مستويات التشغيل الكامل فإن اللجوء إلى زيادة كمية النقود يؤدي إلى زيادة العمالة ورفع مستوى الإنتاج.

٤- استحدث كينز أدوات تحليل جديدة استعملها معظم الاقتصاديين فيما بعد أهمها على الإطلاق نظرية سعر الفائدة.

٥- ساهم على غرار الاقتصاديين الذين عاصروه في إدخال أسلوب البحث الإحصائي في صلب دراسة الاقتصاد التحليلي مولعاً بالقياس الكمي.

ثانيا: النقد الموجه الى نظرية كينز:

توجد انتقادات وجهت الى نظرية كينز، لعل أهمها مايلى:

١- لقي كينز معارضة ونقد شديد في بناء نموذجه التحليلي، الذي رغم أنه تمكن من تفسير ومعالجة حالة الكساد آنذاك إلا أنه قد لايكون صالحاً على الإطلاق في غير هذه الظروف باعتبار أنه لم يتعامل مع حالة التضخم.

٢- افترض كينز أن الزيادة في الطلب النقدي تؤدي على زيادة الإنتاج وزيادة العمالة وذلك يتصور في ظل المنافسة ولكن في وضع احتكاري قد تؤدي الزيادة في الطلب النقدي إلى رفع الأسعار بدلاً من زيادة الإنتاج، وفي هذه الحالة يزيد ربح المحتكر دون أن يزيد الإنتاج ومن ثم دون زيادة في العمالة، وإذا ما جاءت الزيادة في الطلب النقدي عن طريق سياسة مالية للدولة في تمويل العجز، كالاقتراض من البنك المركزي عن طريق سياسة مالية للدولة في تمويل العجز، فإن هذا الطلب سيؤدي إلى إيجاد تضخم عند مستويات أدنى من مستوى التشغيل الكامل كوضع عام على عكس ما يقول به كينز.

٣- على ضوء الدراسات التطبيقية التي قام بها الاقتصاديون في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للمشروعات ثبت عدم وجود علاقة عكسية حتمية بين سعر الفائدة والاستثمار، فقد تكون الكفاية الحدية للاستثمار مرتفعة جداً عن سعر الفائدة فيصعب القول أن سعر الفائدة يمكن أن يكون محدداً للاستثمار، وذلك في حالات الرواج، بينما في حالات الكساد قد تنخفض الكفاية الحدية بمعدلات كبيرة جداً بالرغم من انخفاض سعر الفائدة، وذلك نظراً للتوقعات المستقبلية التي تتسم بالتشاؤم ولا تدفع للاستثمار.

٤- يراعي البنك المركزي عناصر عديدة تخص الاقتصاد ككل فيعمل على تثبيت سعر الفائدة في حدود معينة، بحيث لايتجاوز في ارتفاعه حد معين في أوقات الرواج، كذلك لاينخفض أقل من حد معين في أوقات الكساد، فتقل أهميته بالنسبة للمقترضين.

٥- نظراً إلى أن المشروعات الكبيرة تمول نفسها ذاتياً فهي لاتتأثر بتقلبات سعر الفائدة. وقد أثبتت تجربة المصارف والشركات الإسلامية في عدد من البلدان الإسلامية أن نسبة يعتد بها من رجال الأعمال لاتبالي بسعر الفائدة والتغيرات الحادثة فيه وذلك في كافة أعمالها الاستثمارية.

٦- لاتعمل آلية سعر الفائدة في البلدان النامية بنفس الطريقة التي تعمل بها في البلدان المتقدمة، وذلك لأن قرارات الاستثمار لاتعتمد في العديد من الحالات على مقارنة الكفاية الحدية للاستثمارات بسعر الفائدة، ذلك أن هناك عناصر هيكلية ومؤسسية عديدة تعرقل النشاط الاستثماري في البلدان النامية ومن ثم فإن زيادة النشاط الاستثماري قد تستدعي مثلاً تغيير القوانين التي تحمي الملكية الخاصة والنشاط الاستثماري بحيث تصبح أكثر فاعلية في حماية النشاط الاستثماري وخفض معدلات الضرائب والتي قد تمثل تكلفة تفوق بكثير سعر الفائدة وإعطاء صغار المستثمرين وهم الأغلبية ميزات خاصة في المناطق الجديدة وتوجيههم إلى مشروعات ذات إنتاجية مرتفعة نسبياً بطرق مباشرة وإذا نظرنا إلى حجم هذه العوامل وخطورتها لاكتشفنا ضآلة تأثير سعر الفائدة على القرارات الاستثمارية على مستوى الاقتصاد الكلي في البلدان النامية.

٧- تحصلت شركات عامة على قروض من البنوك على الرغم من أن الكفاية الحدية لهذه المشروعات كانت منخفضة جداً وقد تشجعت هذه الشركات على الاقتراض نظراً لانخفاض سعر الفائدة، كذلك لم يتحصل رجال الأعمال الصغار على القروض بالرغم من أن الكفاية الحدية لمشروعاتهم كانت مرتفعة تستطيع أن تغطي سعر الفائدة، وهذا يؤكد ما سبق ذكره عن أن سعر الفائدة لايعمل في ظروف البلدان النامية بالطريقة التي وضعها كينز وكان لابد من التطرق لكل هذا لإزالة الوهم الكبير في البلدان النامية حول السلاح السحري المسمى بسعر الفائدة.

المطلب الثالث: أفكار الكينزيون الجدد The Neokeynesians

في الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية واجهت الولايات المتحدة أزمة أخرى عام ١٩٤٩ حيث هبط فيها مستوى الإنتاج الصناعى وتدهور الاستثمار فى تكوين رأس المال الثابت وأفلست المشروعات وانخفضت الأسعار انخفاضا كبيرا وزاد عدد العمال العاطلين. وأصبح من الواضح أن الأفكار الكينزية أصبحت عاجزة عن تفسير حدوث الأزمات فى المدى الطويل. وهنا أخذت مجموعة من الاقتصاديين من أتباع كينز فى العمل على تطوير النظرية العامة لكينز وتوضيح مبادئها.

الكينزيون الجدد أخذوا على عاتقهم معالجة الطابع الاستاتيكى أو السكونى فى النظرية الاقتصادية الكينزية التى اهتمت أساسا بالأجل القصير. ولهذا قاموا بإمداد الفكر الاقتصادى بنماذج جديدة للنمو الاقتصادى، من أشهرها نموذج هارود ودومار المعروف ونموذج كالدور. وأوجه الخلاف بين هذه النماذج وبين التحليل الكينزى تكمن فى أنه بينما عمل كينز على تحليل دور الإنفاق الاستثمارى كمورد للدخل القومى فإن الكينزيون الجدد قد حاولوا توضيح العكس، حيث حاولوا تحديد معدل النمو الاقتصادى الواجب تحقيقه حتى يمكن بلوغ مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية. وقد توصل هؤلاء إلى أن معدل النمو الاقتصادى الذى يضمن تحقيق توازن الدخل عند مستوى التشغيل الكامل عبر الزمن يعتمد على عوامل ثلاثة وهى:

١ تراكم رأس المال.

٢ النمو السكانى.

٣ التقدم التكنولوجى.

مع ملاحظة أنه بينما أجمع الاقتصاديين الكينزيون الجدد على أهمية تلك العوامل الثلاثة وبصفة خاصة العامل الأول معدل التراكم الرأسمالى فى تحقيق معدل النمو المستقر، فان كلا منهم أعطى أوزاناً مختلفة للعوامل الثلاثة. وقد أوضح الاقتصاديون أن مجرد تحقيق مستوى مرتفع من الاستثمار ليس بكاف لتفادى وصول الاقتصاد القومى لحالة الركود، وإنما يتطلب الأمر ضرورة زيادة حجم الاستثمار بصفة مستمرة عبر الزمن.

وهكذا أوضح الكينزيون الجدد أنه توجد أسباب تدعو للتشاؤم فى مجال التوقعات المتعلقة بالمستقبل وأن النظام الاقتصادى معرض للتقلبات، كما أوضحوا أنه إذا ابتعد الاقتصاد عن المعدل

التوازني فمن المحتمل أن يبتعد أكثر عن هذا المعدل، ومن هنا أكدوا ثانية ومن جديد ما سبق وافترضه كينز من ضرورة تدخل الدولة.

المبحث الثاني
المدرسة النقودية الحديثة

مقدمة:

إن ظهور المدرسة النقودية الحديثة أو المعاصرة يعود إلى قصور مختلف النظريات التي سبقتها، حيث نجد أن نظرية كمية النقود في صورتها الكلاسيكية كانت تركز بصفة أساسية على التغير في عرض النقود كمتغير استراتيجي وحيد. في حين أن صورتها النيوكلاسيكية كانت تركز على الطلب على النقود وتأثير ذلك على حجم الكمية المعروضة من النقود حيث كانت في النهاية تعبر على أن التغير في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد القومي تعد بمثابة المحدد الأساسي لتغير مستوى الأسعار. إلا أن هذا الفكر الاقتصادي التقليدي لم يعد يتكيف مع الوضع خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة. عندها ظهر الفكر الكينزي والذي قام على شرح الظواهر والمتغيرات السائدة آنذاك من خلال إعطاء تحليل مقنع إلى حد ما عن أزمة الكساد انطلاقا من الطلب الكلي الفعال وفق نموذج متكامل يعتمد على مفهوم الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال.

لكن بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ظهرت هناك مجموعة من الأزمات والتي اتصفت بما يسمى بالكساد التضخمي، الأمر الذي تطلب إيجاد التفسير المناسب لهذه الأزمة أوعلى الأقل التخفيف من حدتها. فظهرت إضافات وتجديدات على النظرية النقدية التقليدية وعلى النظرية النقدية الكينزية تمثلت في النظرية النقدية الحديثة.

فهي فكرة ظهرت في فترة الستينيات ودفعت بمجموعة من الاقتصاديين وعلى رأسهم "ميلتون فريدمان"، وهواقتصادي أمريكي من جامعة شيكاغو؛ ينحدر من عائلة فقيرة في بروكلين بنيويورك وحصل على شهادة الليسانس من جامعة روتك يتز، وعلى الماجستير من جامعة شيكاغو، ثم الدكتوراه من جامعة كولومبيا، بدأ عمله كاقتصادي في لجنة الموارد القومية الأمريكية بواشنطن وقام بمهمة التدريس في جامعة كولومبيا وجامعة ويسكونسين وجامعة كامبردج. بالإضافة إلى تعلقه بنظرية كمية النقود فقد ساهم كثيرا في اثراء الفكر الاقتصادي، ومن أشهر كتبه نظرية الدخل الدائم وقد منح جائزة نوبل للاقتصاد عام ١٩٧٦ تكريما له على ثلاثة من بحوثه، إذ أنه أعاد الحياة مجددا إلى التحليل التقليدي، لكن بأدوات ووسائل تفسير وعلاج جديدة، وبذلك فقد شهدت النظرية التقليدية إضافات اشتهرت باسم "النظرية الكمية للنقود" أو ما تسمى " بمدرسة شيكاغو" بزعامة الأستاذ ميلتون فريدمان، ويطلق عليهم "النقوديون"، فيقول في مقالاته الشهيرة "تعتبر النقود أحد أشكال الثروة التي يمكن أن يحتفظ بها الأثرياء أو الميسورين، وأن النقود لدى الوحدات الإنتاجية عبارة عن موجود رأسمالي تؤدي خدماتها الإنتاجية عند مزجها مع موجودات إنتاجية أخرى من أجل الحصول على مخرجات يعرضها المشروع للبيع، لذا فإن الطلب على النقود يدخل في إطار نظرية رأس المال، حث يشكل المذهب النقدي قوة ذات نفوذ متزايد ليس فقط في عالم الفكر والتحليل النقدي وإنما أيضا في مجال تحديد